http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2099) السنة الثامنة - الأربعاء (13) نيسان 2011

دولة القانون: الانسحاب في موعده ◆ مصدر: جيش المهدي لا يثير القلق

فكرة ٢٠ ألف أميركي تختمر.. وعودة جناح الصدريين يربك الفرقاء

□ بغداد / علي عبد السادة

بينما تكشف مصادر سياسية خاصة وجود مداولات سياسية وعسكرية بين العراق والولايات المتحدة لتمديد بقاء ٢٠ ألف جندي بعد موعد الانسحاب النهائي، يقول قياديون في التحالف الوطني إن تهديد التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي أثار تحفظات سياسية من قبل بعض المكونات.

وتفيد تلك المصادر بأن الشهور القادمة ستشهد حراكا دبلوماسيا نشطا بين الجانبين في محاولة لتعديل الاتفاقية أو إيجاد حل قانوني لمسألة الإبقاء على ٢٠ ألف جندي في البلاد.

ويوم أمس تداول نواب عراقيون أنباء بقاء ٢٠ ألف اميركي بشيء من التأكيد، وبدا أن كواليس الحكومة تشهد مباحثات متواصلة منذ انتهاء زيارة وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس.

لكن القيادي في دولة القانون حسن السنيد قال أمس إن جميع قوى التحالف الوطني مع انسحاب القوات الاميركية من العراق وبموعدها المحدد في الاتفاقية الأمنية بين البلدين.

ويرى السنيد، وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، بان المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية قادرة على الإمساك بالملف الأمني كاملاً خاصة في ظل الخبرات التي اكتسبتها خلال الفترة السابقة من مواجهات مستمرة مع قوى الإرهاب.

وشهدت بغداد ومحافظات العراق خلال الأيام الماضية تظاهرات شعبية مطالبة بإنهاء الوجود العسكري الامريكي وعدم التمديد لبقائه.

في المقابل، يدخل التيار الصدري مرحلة الشهور الأخيرة من عمر الوجود الامريكي باستخدام وسائل ضغط مختلفة.

فبينما كان أعضاء في الكتلة البرلمانية ينشطون في قاعة البرلمان الأرضية بمعرض فوتغرافي قالوا انه يوثق تداعيات "الاحتلال الامريكي"، كانت تصريحاتهم السياسية تأخذ مديات بعيدة على صعيد قرار رفع التجميد عن الجناح العسكري "جيش المهدي".

يشار إلى أن الذكرى الثامنة لسقوط نظام صدام حملت تصعيداً في لهجة الرسائل الموجهة لواشنطن، كان أبرزها التهديد بإلغاء تجميد جيش المهدي إذا لم تنسحب القوات الأميركية من العراق في الموعد المحدد، أي نهاية العام الحالي. وبدا التهديد الصدري بمثابة رد على الضغط الذي مارسه وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس على القادة العراقيين من أجل الإسراع في طلب بقاء القوات الأميركية إلى ما بعد ٢٠١١ لأن "الوقت ينفد" في واشنطن.

التيار الصدري هدد على لسان زعيمه السيد مقتدى الصدر الاميركيين في حال عدم خروجهم من العراق نهاية العالم الحالي. وأفاد نواب بان المسؤولين في جيش المهدي بدأوا بالفعل في تحديد "الأهداف".

ومع ذلك فان قياديا رفيعا في التيار الصدري قال انه لا معنى للخوف من عودة جيش المهدي، وان قرار رفع التجميد له هدف محدد وهو جلاء القوات الاميركية من العراق.

بيد انه أكد أن مشاكل جمة ستحدث في حال عدلت الاتفاقية الأمنية لصالح تمديد البقاء لعدد من الجنود المقاتلين في البلاد. مؤكدا أن التيار يرفض فكرة حصر هذا الوجود في قاعدة عسكرية على غرار تجارب مثل ألمانيا واليابان.

لكن ما هو مرجح حتى الآن وحسب رأي خبراء أن الصدر عاد من أجل تعزيز قدراته ودعم أنصاره، ومن أجل متابعة أداء العملية السياسية.

لكن محللين سياسيين وعسكريين توقعوا أن بيان الصدر جاء على خلفية توقعه ببقاء عدد من القوات الأمريكية في العراق سنوات.

ورغم التأكيدات الحكومية بالتزامها، والأمريكيين، بتطبيق اتفاقية الانسحاب، لكن قياديين في التيار تداولوا أمس فكرة ان استمرار الوجود الامريكي بصيغة دبلوماسية كبيرة يعني بالنسبة إليهم استمرار "الاحتلال".

ويوم امس اتفق نواب من كتل برلمانية مختلفة، على عدم الحاجة لإجراء استفتاء شعبي على الاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن، كون القوات الأمريكية ستخرج نهاية العام الحالي وستطبق جميع تفاصيل الاتفاقية.

وقال نواب في أحاديث مع (المدى) إن تنفيذ الاتفاقية الأمنية بكل تفاصيلها أمر محتوم وانسحاب القوات الأمريكية سيتم خلال نهاية العام دون الحاجة لاجراء استفتاء حول بقائها او انسحابها.

وربما يثير بقاء قسم من القوات الأمريكية جدلاً سياسياً في كل من بغداد وواشنطن، فالرئيس باراك أوباما وعد الأميركيين بسحب كامل القوات من العراق عندما تولى السلطة في عام ٢٠٠٨، كما أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتعرض لضغوط من السياسيين الموالين لرجل الدين المعارض للوجود الأميركي مقتدى الصدر بهدف خروج الجنود الأميركيين وفق جدول الانسحاب.

ويعتقد محللون سياسيون في "شبكة النبأ" ان غيتس أشار الى ضرورة بقاء القوات بعد نهاية العام الحالي، كما أن السياسة في كلا البلدين تفرض على العراقيين أن يطلبوا بقاء القوات الأميركية. وقد حاول غيتس الوصول إلى هذه النقطة بعد لقائه مع زعماء سياسيين وحكوميين.

وكانت كتل سياسية عراقية ابدت مخاوفها وقلقها من رفع قرار تجميد جيش المهدي. ودعت القائمة العراقية زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى التريث في قرار رفع التجميد عن جيش المهدي. فيما عبر التحالف الكردستاني عن قلقه من عودة المظاهر المسلحة إلى الشوارع في حال رفع التجميد عن جيش المهدي، داعياً الصدريين إلى العمل من خلال الحكومة العراقية ومجلس النواب على خروج القوات الأمريكية.

لكن دولة القانون لا يبدو قلقا مثل الآخرين، خصوصا حين أجاب القيادي في الائتلاف عباس البياتي عن سؤال للمدى بشأن الملف وقال: "الاميركيون سينسحبون في الموعد المحدد".

زيباري يصف قصراً رئاسياً برمز السيادة

العراق يعود مسرحاً لإدارة شؤون الشرق الأوسط

□ بغداد / المدى

وقف وزير الخارجية هوشيار زيباري في الصالة الرخامية للقصر الرئاسي وذكر بان هذا المكان –الذي كان قلب الاحتلال الاميركي- كانت تسيطر عليه الولايات المتحدة عندما حاولت مساعدتنا في إدارة بلدنا.

سرعان ما سيكون هذا القصر مقرا للقاء القمة العربية –استعراض لبلد كان ذات يوم منبوذا إقليميا ويحاول الآن أن يعيد نفسه إلى مسرح شؤون الشرق الأوسط في وقت تعاني فيه الدول المجاورة من الاضطرابات.

سيكون ذلك مهما جدا بسبب التغيرات الأخيرة والتطورات التاريخية في بلدان عربية أخرى.

قال زيباري "نحن مستعدون، بغداد مستعدة لاستقبال كل القادة العرب".

القصر الرئاسي – الذي كانت شركة تركية تعمل على مدار الساعة منذ آب على إزالة التحصينات الاميركية وإعادته إلى مستوى أية عاصمة عربية أخرى – يتحدث عن لهفة العراق لرفع أعباء الحرب والاحتلال وتحقيق درجة من الثقة الوطنية بالنفس.

لقد أزيلت اكياس الرمل التي تركها الاميركان في القصر، وهناك بعض الأضرار بحاجة إلى ترميم.

قال المنهل الصافي، مسؤول التشريفات في وزارة الخارجية "الاميركان لم يقصفوا هذا المكان لعلمهم بأنهم سيقيمون فيه".

من المفترض أن تكون هذه الشهور هي الأخيرة للقطعات الاميركية في العراق كما قال الرئيس أوباما خلال خطاب دولة الاتحاد و كرر ذلك في خطابه الخاص بليبيا قائلا "إن الجيش الاميركي سيترك العراق لشعبه".

لكن مثل الكثير من الأمور التي حصلت هنا خلال الثماني سنوات الماضية، فليس هناك شيء بهذه البساطة.

وعلى خلفية محادثات المراسلين و الدبلوماسيين – لكن ليس علنيا من قبل مسؤولين اميركان – فان بعض القطعات ستبقى هنا بعد هذا العام لحاجة العراق اليهم لحماية حدوده و سمائه.

في كل يوم تمتلئ الصحافة العراقية بالتوقعات والإشاعات حول بقاء القوات الاميركية من عدمه. لكن لم تجري مناقشات جدية بين الحكومتين حول تمديد فترة بقاء هذه القوات.

قال السفير الاميركي في العراق "لم نتلق طلبا من الجانب العراقي ولم تجر أية مناقشات بهذا الشأن".

العراق يصر على حقوقه في المفاوضات حول دور وزارة الخارجية، فقد طلب فتح قنصليتين في الولايات المتحدة عدا سفارته في واشنطن –لديه أساسا قنصلية في ديترويت و يخطط لأخرى في كاليفورنيا – مقابل السماح للولايات المتحدة بإنشاء مكاتب فرعية مؤقتة في مدن كركوك و الموصل.

مع كل الدماء والمال الذي صرفته الولايات المتحدة، لم يبق لها إلا القليل المرئي. الولايات المتحدة يشار إليها فقط من خلال لقطات سريعة لحماية مدرعة أو من خلال روايات أميركية ممزقة الحافات في سوق الكتب في شارع المتنبي.

كان احد المدراء التنفيذيين لشركة تركية تعمل في القصر يرافق السيد زيباري في جولته، و في فندق الرشيد كان يقف قربه مدير تنفيذي لشركة بريطانية، كما فتح التلفزيون الحكومي الصيني مكتبا له في بغداد.

قليل من شركات الأعمال الاميركية موجودة هنا بسبب الظروف الأمنية، ورغم تناقص أعمال العنف لازال الدبلوماسيون و بعض المدراء التنفيذيين الاميركان يتنقلون بمركبات مدرعة وهم يرتدون الستر الواقية.

الكثير من العراقيين الذين كانوا في المنفى وعادوا إلى العراق في ٢٠٠٣، افترقوا عن الاميركان منذ عودتهم للبلاد. تمارا الداغستاني، وهي منفية سابقة، قامت بإيجاز الاميركان، من بينهم جاي غارنر – اول حاكم اميركي للعراق، حول حضارة العراق، و الآن تلوم الاميركان بقساوة لأنهم "لا يتركون المنطقة الخضراء" حيث قالت "اذا كنتم هنا لمساعدتنا، إذا فاخرجوا و ساعدونا".

في الوقت نفسه أطلق زيباري على القاعة الكبرى التي سيجتمع فيها القادة العرب "رمز سيادة العراق".

كما قال "هناك بعض الأشخاص من البرلمانيين وغيرهم قالوا بأننا غير مستعدين وأننا لا نتمكن من عقد مؤتمر القمة هنا، نريد أن نريهم بأننا مستعدون لها".

و عندما سئل عن العلاقات مع الولايات المتحدة في المستقبل، قال إن هذا موضوع تتم مناقشته في وقت آخر، انه لا يزال جدالا كبيرا مستمرا.

العراق لا يملك الخرائط

الوضع السياسي الهش يعيق أعمال إزالة الألغام

□ بغداد / المدى

أفاد مسؤولون أن عدم وجود خرائط مفصلة لمواقع الألغام في العراق وعدم الاستقرار السياسي الحالي يعيقان جهود إزالة الألغام في البلاد.

وقال وكيل وزارة البيئة كمال حسين لطيف أن "العراق هو أحد أكثر الدول الملوثة في العالم، "مضيفاً أن البلاد تضم "ما يقرب من ربع الألغام الأرضية في العالم، مما شكل تركة ثقيلة تعيق التنمية الاقتصادية والصحية".

وقد تم زرع ألغام أرضية في العراق منذ ستينيات القرن الماضي بواسطة مختلف الحكومات التي قمعت الكرد، وخلال الحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وفي السنوات التي سبقت حرب إسقاط نظام عام ٢٠٠٣.

وأخبر لطيف الصحفيين في بغداد خلال مؤتمر صحفي بمناسبة الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحتها يوم ٤ نيسان أن "التحدي الأصعب الذي نواجهه اليوم هو عدم وجود أية خرائط للألغام الأرضية التي زرعها النظام السابق عشوائياً، وهذا ما يجعل عمليات إزالتها صعبة للغاية".

وفي كلمته أمام المؤتمر الصحفي ذاته، قال دانييل أوغستبرغر، مدير مكتب الشؤون الإنسانية والتنمية لدى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن "إزالة الألغام بطيئة جداً بسبب القيود الأمنية. والعبوات غير المنفجرة هي واحدة من الأسباب الرئيسية التي تعيق التنمية في العراق".

وأضاف أوغستبرغر أنه كلما طالت فترة ترك الألغام في الأرض، زادت خطورتها على المجتمعات المحلية، وتأثيرها على النشاط الزراعي والاقتصادي.

وكان العراق قد انضم إلى اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد عام ٢٠٠٨، والتزم بعدم استخدام أو إنتاج أو حيازة أو تصدير الألغام الأرضية.

كما التزم بإزالة جميع الألغام الأرضية بحلول عام ٢٠١٨. مع ذلك، قال لطيف أن البلاد لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف بسبب انعدام الأمن وعدم وجود متخصصين في إزالة الألغام. ففي الوقت الحالي، لا يوجد سوى نحو ٢،٠٠٠ متخصص في وزارة الدفاع، و١٣ شركة خاصة.

وأضاف قائلاً "إذا أردنا إزالة كافة الألغام الأرضية خلال السنوات العشر المقبلة، سنحتاج إلى مئات الشركات المتخصصة و١٩،٠٠٠ خبير إزالة ألغام".

ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، تغطي المواقع المزروعة بالألغام في العراق نحو ١،٧٣٠ كيلومتراً مربعاً وتؤثر على حوالي ١،٦ مليون نسمة.

وتسببت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في قتل أو جرح مواطنين عراقيين اثنين في المتوسط كل أسبوع خلال عام ٢٠٠٩، وكان ٨٠ بالمائة منهم فتيان وشبان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة.

كما تعرض ما بين ٤٨،٠٠٠ و٦٨،٠٠٠ عراقي لبتر الأطراف بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

وقال لطيف أن الحكومة ستدشن برنامجاً وطنياً في مايو أو يونيو لتحديد المناطق الملوثة بالألغام والعدد الدقيق للألغام الأرضية.

لن يختاروا إيران وبعضهم يفكر ببلدان أخرى

على خلفية أحداث "اشرف".. الحكومة تحرض مجاهدي خلق على الرحيل

□ ترجمة: عبد الخالق علي

قال ناطق باسم الحكومة إن على أعضاء المنظمة الإيرانية المعارضة مغادرة البلاد في نهاية العام بعد المصادمات العنيفة التي وقعت مع قوات الأمن العراقية. وقال إن هؤلاء سيتم إجبارهم على الخروج من معسكر اشرف باستخدام كل الوسائل، لكنهم سينقلون إلى بلد آخر وليس إلى إيران.

قال الجناح السياسي لهذه المنظمة إن ٣٤ شخصا قتلوا وأصيب ٣٠٠ في هجوم على معسكر اشرف يوم الجمعة الماضي.

و ذكر الأطباء أن حوالي عشرة – من هذه المجموعة التي تعتبرها أميركا و إيران إرهابية- ماتوا بينما ذكر المسؤولون أنهم ثلاثة.

تم إنشاء معسكر اشرف في العراق في ثمانينيات القرن الماضي، حيث رحب بهم صدام الذي كان في حرب مع ايران، وكان يمولهم بالمال والسلاح ليقاتلوا مع القطعات العراقية.

خلال عام ٢٠٠٣ تعرض المعسكر إلى القصف من قبل قوات التحالف، فوافق قادة المنظمة على وقف إطلاق النار وتم تجريد أفرادها من السلاح.

في ٢٠٠٩ قام الجيش الاميركي بتسليم المعسكر إلى الحكومة العراقية التي كانت تعد دائما بغلقه.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ان الحكومة العراقية ألتزمت – بداية اندلاع العنف الأسبوع الماضي- بتنفيذ قرار مسبق حول حل هذه المجموعة الإرهابية نهاية هذا العام كحد أقصى، وإخراجها من العراق.

وقال في بيان له "يجب إخراج هذه المنظمة من العراق بكل الوسائل السياسية و الدبلوماسية بالتعاون مع الولايات المتحدة و المنظمات الدولية".

وذكر الناطق باسم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اندريج ماهيسك ان المقيمين في معسكر اشرف يمكنهم طلب اللجوء بشكل فردي لمساعدتهم في إيجاد بلد يقيمون فيه بشكل دائم.لكن قبل ذلك عليهم ان ينبذوا العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم. وهذا ما رفضه البعض منهم.

قال شاهين غوبادي الناطق باسم المنظمة ومقره في باريس أن المقيمين في المعسكر يرغبون بالانتقال إلى أميركا أو إلى إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لمنحهم الأمان.

واخبر وكالة رويتر قائلا "لم يكن في نيتنا البقاء في العراق لكن لم نجد استجابة من احد، و حتى أنهم كانوا يرغبون بالعودة إلى إيران لكن بعد ضمان عدم معاقبتهم من قبل السلطات".

■ عن: لوس أنجلس